



مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة

حوار، معرفة، عمل

اجتماع التعلّم عبر النظراء

تعزيز المساواة والدمج الاجتماعي والتربوي للمهاجرين:

نحو بناء مدينة مرّبية

بالاتزو سيستيرنا، 11-12 يوليو/تموز 2017

تقرير

استضافت مدينة تورينو الكبرى اجتماع التعلّم السادس عبر النظراء، ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة، يومي 11 و12 يوليو/تموز 2017. ركّز الاجتماع على التعليم بصفته وسيلةً لدمج المهاجرين على المستوى المحلي. من المحطات البارزة في الاجتماع مشاركة عدّة مدن مقترنة بالمشروع، لا سيّما عمّان، ولشبونة، وليون، ومدريد، وطنجة، وتورينو، وفيينا. فضلاً عن ذلك، انضمت مدينتا تطوان (المغرب) والشياح (لبنان) إلى مجموعة المشروع بصفة مدينة ضيفة. كما تخلّل الاجتماع تنسيقاً ومشاركةً ناشطةً من الجمعية الدولية للمدن المرّبية التي ساهمت في الإعداد لمضمون الاجتماع وتنشيط الجلسات إلى جانب شركاء المشروع (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، منظمة المدن المتّحدة والحكومات المحلية، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية).

بالرغم من أنّ القانون الدولي ينصّ بشكلٍ واضحٍ وواسعٍ على الحقّ في التعليم، ما زال ملايين من الأطفال والكبار لا يملكون أيّ ضماناتٍ للحصول على فرص تعليمية، وذلك نتيجة وضعهم كمهاجرين بالنسبة للعديد منهم (اليونيسكو 2016 ب). لكن، رغم وجود أوجه قصور ملحوظة في بعض البلدان (خاصةً في ما يتعلق بالسكان اللاجئين)، يعتبر التعليم الأساسي الإلزامي، بشكلٍ عام، السياسة التعليمية الأكثر شيوعاً. لذا، تتمثّل التحديات الحالية في مجال التربية، من وجهة نظر الحكومات المحلية، بصياغة سياسة تربوية أوسع، تركّز بشكلٍ خاص على

المسائل التعليمية ما قبل مرحلة التعليم الإلزامي وما بعده، لتكون أداة شاملة تهدف إلى إنشاء مجتمعات أكثر عدلاً وتماسكاً وتعددية للثقافات.

كان هذا الموضوع الأساسي لنقاشات الاجتماع الذي أثمر عن نتائج يلخصها هذا التقرير، من خلال تحديد أربعة تحديات أساسية من وجهة نظر السلطات المحلية. وبإمكان الحكومات المحلية أن تستجيب لهذه التحديات من خلال المساهمة في دمج الفئات الأكثر ضعفاً بشكل أفضل، خاصةً وأن سياسات القطاعات التربوية، ناهيك عن المضمون التربوي لسياسات بلدية أخرى، تشكّل الركن الأساسي في مكافحة الإقصاء الاجتماعي الذي يعاني منه السكّان المحرومون، ومنهم المهاجرون وأبنائهم.

من هذا المنطلق، تتم معالجة كلٍ من التحديات المحددة بناءً على الأفكار الأساسية الواردة في ["ورقة المعلومات الأساسية الخاصة بالاجتماع"](#)¹ والمساهمات من النقاشات التي جرت خلال الجلسة المخصصة لتورينو. كما تُستكمل الوثيقة أيضاً بخلاصة عن التجارب المحلية.

كانت أولى التجارب التي تخلّتها الاجتماع هي تجربتا مدينة تورينو وتورينو الكبرى اللتين تملكان باعاً طويلاً في بناء مدينة مربيّة، والعمل من أجل دمج السكّان المهاجرين بناءً على مفهوم واسع للتعليم والثقافة التعددية. وقد افتتح الاجتماع بكلمات لممثّلين سياسيين من كلتا الإدارتين.

من الحقّ في التعليم إلى تطوير فرص تعليمية

تؤثر الهجرة على الفرص الأساسية المتاحة للأطفال والشباب والكبار (ومنها فرص التعليم). والتعليم هو حقّ أساسي لجميع البشر يتيح لهم فرصة اكتساب المعارف وأداء دور ناشط في المجتمع. فحقّ الإنسان في الوصول إلى التعليم يعني الوصول إلى التعليم الأساسي المجاني، فضلاً عن كافة أشكال التعليم الثانوي والعالي المتوقّرة. في هذا الإطار، باتت المسؤوليات التربوية الملقاة على عاتق الحكومات تزداد، من تأمين و/أو ضمان الوصول إلى النظام التعليمي إلى أداء وظائف جديدة بشكلٍ تدريجي للمساعدة في الاستفادة من الفرص التعليمية.

الدروس الأساسية

- التحدي 1: استكمال الحقّ في التعليم الذي تضمنه إدارات عامة أخرى وتوسيع نطاقه
- التحدي 2: بناء مدينة مربيّة من خلال السياسات القطاعية الهادفة إلى توسيع الفرص التعليمية المتاحة للمهاجرين

¹ ورقة المعلومات الأساسية لاجتماع التعلّم السادس عبر النظراء، ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة، بشأن "تعزيز المساواة والدمج الاجتماعي والتربوي للمهاجرين: نحو بناء مدينة مربيّة": https://www.uclg.org/sites/default/files/mc2cm_p2p_turin_background_paper_es.pdf

التحدي 3: تكوين مواطنة جديدة من خلال التعددية الثقافية والمشاركة

التحدي 4: تسهيل التنسيق بين المؤسسات والحوار بين الجهات ذات الإمكانات في المجال التعليمي لضمان تطبيق سياسة موحدة للخدمات التعليمية الموقرة للسكان المهاجرين.

أشكال التعليم المختلفة

< التعليم الرسمي: يقوم على هدف تربوي مدروس ومنهجي محدّد في برنامج رسمي، ومطبّق ضمن جدولٍ زمني وبرنامج محدّدين. يشمل ذلك التعليم الأساسي والثانوي والعالِي (ويجري في المدارس والكليات والجامعات إلخ).

< التعليم غير الرسمي: يجري خارج إطار بيئة المدرسة. وهو يسعى إلى تطوير المهارات والقدرات الفكرية والأخلاقية والمدنية لفئات معيّنة، من خلال تدريب صريح أو أهداف توجيهية (دروس، أنشطة ترفيهية، مدارس لسوق السيارات إلخ). هدفه ليس الحصول على الشهادات التعليمية.

< التعليم غير النظامي: يشمل مختلف التجارب التعليمية المتنوعة التي تحدث خارج نطاق المؤسسات التعليمية التقليدية، وهي يوفّر أيضاً المعارف والمهارات والمواقف (التفاعل الاجتماعي، مشاهدة العروض، الحملات، الإعلانات، الألعاب، الاختبارات، القراءة، التدريب، الهوايات إلخ).

التحدي 1: استكمال الحقّ في التعليم الذي تضمنه أقسام أخرى من الإدارة وتوسيع نطاقه. ما هو نطاق العمل الذي تتمتع به المدن لضمان الحقّ في التعليم؟ ما هي السياسات التعليمية التي يمكن أن تطوّرها البلديات لتوسيع نطاق الفرص التعليمية المتوقّرة للسكان المهاجرين عندما لا يتمتعون بمهارات مكتسبة من التعليم الرسمي؟

النُهج التي تتبّعها المدن: تعتبر السلطات التي تتمتع بها الهيئات المحلية في مجال التعليم محدودة، لكنّ الدولة لا تعالج كافة التحديات التربوية التي تواجه جميع السكّان بشكلٍ عام، والمهاجرين بشكلٍ خاص. في الواقع، تؤدي المدن دوراً أساسياً في استكمال الحقّ في التعليم وتوسيع نطاقه، لا سيّما قبل مرحلة التعليم الإلزامي وما بعدها، وهي المرحلة التي تشرف الدولة أو مستويات إدارية أخرى، في معظم الحالات، على تصميمها وتنظيمها

وتأمينها. لكنّ وظيفتها لا تكون مقتصرة على الإدارة بل تغطي أيضاً القيادة في المجال التربوي. في هذا الإطار، من الأهداف التي يتم العمل عليها في المدن المشاركة هي:

< تقليص العقبات في وجه وصول السكّان المهاجرين الذين هم في سنّ الدراسة إلى التعليم الرسمي، نتيجة وضعهم القانوني في البلاد. فتؤكّد بعض المدن (مدريد، فيينا، ليون، لشبونة وعمّان) أنّ الوضع الإداري لا يفترض اختلافاً في درجة الوصول إلى التعليم الإلزامي، بما أنّ هذا التعليم متوفّر للسكّان كافةً بغضّ النظر عن وضعهم القانوني في البلاد. أما مدن أخرى (طنجة وتطوان)، فتوجّه جهودها نحو تطوير البرامج التي تتيح تنظيم وضع أطفال المهاجرين أو الاعتراف بالشهادات الميلادية، كي يتمكنّ أطفال الأسر المهاجرة من التعلّم في مدارس البلاد.

< تشترك المدن في الحاجة إلى تسهيل وصول الفئات الأشدّ ضعفاً إلى التعليم، من خلال سياسات تكميلية كالمواصلات العامة المجانية أو المنح المقدّمة لتأمين اللوازم المدرسية. يرمي ذلك إلى تأمين الموارد اللازمة لتحسين مستوى الحضور في المدارس والجامعات بشكلٍ تدريجي ومناسب. في هذا الإطار، أبدت عدّة مدن رغبتها في العمل على تخطّي الصعوبات التي يختبرها أطفال بعض أسر المهاجرين، لأسباب اجتماعية واقتصادية، على غرار الفئات المحرومة. في هذا المنظور، لا بدّ من الإشارة إلى التدابير الموجّهة نحو تعزيز فرص التعليم والنجاح الأكاديمي، مثل برامج الدعم الأكاديمي، والوجبات المجانية في المدارس، والمساعدة النفسية المقدّمة إلى أطفال المهاجرين من مدن عدّة كلشبونة والشيح وتورينو وغيرها. وتقدّم بعض المدن هذه الخدمات مباشرةً فيما يوفّر البعض الآخر الدعم أو التنسيق للعمل الذي تؤديه هيئات غير تابعة للقطاع العام، مثل المنظّمات غير الحكومية بشكلٍ أساسي.

< ضمان الحضور في المدارس خلال مرحلة التعليم الإلزامي، من خلال تدابير محلية (عبر الشرطة المحلية، إدارة الخدمات الاجتماعية...) لتقليص خطر التغيب. في هذا الإطار، تلتزم ليون بضمن وجود المدارس في الأحياء ذات المستويات الأعلى من السكّان الضعفاء، بغية تعزيز الرابطة بين التلاميذ والمدارس الرائدة، وبالتالي زيادة أرجحية الحضور في المدرسة. أما مدينة تورينو، فقد أدرجت السكّان المهاجرين كإحدى الفئات المحدّدة التي ينبغي رصدها ضمن إطار برنامجها الهادف إلى مكافحة التسرّب الدراسي المبكر، بغية ضمان إيلاء الانتباه لهذه الفئة.

< توفير التعليم قبل المدرسي الجيّد (0-6 سنوات) كآلية للتخفيف من الحرمان الاجتماعي قبل الانخراط في مرحلة التعليم الإلزامي. فيتيح الدعم الاجتماعي والتربوي في تلك السنوات الأولى اكتشاف المشاكل في النمو أو التأخر الإدراكي الذي يتطلّب تدخلاً في مرحلة مبكرة. فضلاً عن ذلك، يتيح هذا التعليم للأطفال القادمين من خلفية هجرة الاحتكاك بلغة البلد المتلقي وفهماً أكبر للنظام المدرسي، مما يخفّف من صعوبات التأقلم التي قد يواجهونها. في هذا الإطار، بدأت بعض المدن مثل تورينو وليون ببرامج للتعليم المتعدد الثقافات في مدارس الحضانة، للعمل في مجالات الدمج وتقبّل التنوع.

التجربة 1 التعليم قبل المدرسي (0-6). مدينة تورينو

يبدأ التعليم الإلزامي في مدينة تورينو في سن السادسة، لكنّ مدارس الحضانة التي تسبق هذه المرحلة تعتبر شائعةً. في هذا الإطار، تبذل المدينة جهداً لتمويل مدارس الحضانة الرسمية، بهدف تقليص العقبات التي تحول دون وصول أطفال الأسر في البيئات الأكثر ضعفاً إلى المرحلة قبل المدرسية.

لكنّ الآثار الإيجابية لمرحلة التعليم المبكر هذه تعرّضت للتهديد بسبب طبيعة الفصل المدرسي في بعض أحياء المدينة. فقد أدى تمركز السكّان الضعفاء، لا سيّما المهاجرون منهم، في الأحياء ذات التنوع الثقافي المرتفع إلى نشوء نوعٍ من البيئات المعزولة في بعض الحضانات نتيجة تجنّب السكّان الأصليين لها. لمعالجة هذا التهديد، تمّ إطلاق برنامج "البساط الطائر" (Il Tappeto Volante) الثقافي، بمشاركة متحف الفنّ الحديث في تورينو وحضانة "Scuola dell'Infanzia Bay" في حيّ سان سالفاريو. ضمن إطار هذا المشروع، عدّلت المدرسة خطتها التربوية بحيث أصبحت تشمل تطوير مبادرات فنية بصفتها أداة لتحقيق الدمج الاجتماعي، وأصبحت بالتالي مدرسة رائدة في الحيّ، يسعى لارتياحها كلّ من السكّان الأصليين والأجانب، مما قلب مسار عملية الوصم وساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي في المنطقة.

< توفير فرصة تعليمية بعد التعليم الإلزامي للسماح للمهاجرين الشباب بمواصلة تعليمهم، وتمكين الكبار الوافدين حديثاً أو من ترك مقاعد الدراسة وكان بحاجة إلى فرصة جديدة من مواصلة تعليمهم. في هذه الحالة أيضاً، توقّر الهيئات الرسمية هذه البرامج التدريبية، وفي بعض الحالات يكون ذلك بالتنسيق مع هيئات خاصة أو منظمات دولية. فضلاً عن ذلك، لا يمكن إنكار أهمية المنح التي تستفيد منها الفئات الضعيفة والتي تكون مفتوحة أمام السكّان المهاجرين، كتلك المتوقّرة في عمّان، كونها تساعد المهاجرين على الاستفادة من التدريب (عن طريق تأمين المواصلات المجانية، وساعات العمل المرنة...). لكنّ الاحتمالات المعروضة على الشباب والكبار بعد مرحلة التعليم الإلزامي لا تقتصر فقط على التعليم الرسمي، بل يمكن توفيرها أيضاً، كما تقترح مدينة الشياح، عن طريق التعليم غير الرسمي، وهي تتناول مواضيع مختلفة وبصيغ متنوّعة، تبعاً لما هو ممكن و/أو مفضّل في كلّ مدينة.

التجربة 2 دمج الشباب في مدريد على الصعيد الاجتماعي المهني

يستهدف البرنامج المراهقين والشباب الذين يعانون صعوباتٍ في مجال التعلّم والاندماج، ويعيشون في أحياء محرومة معرضة لخطر الإقصاء الاجتماعي والسلوك العنيف أو النزاعات الاجتماعية.

في إطار عملية التدخل هذه، تُستخدم بعض الموارد المحددة والمحلية، وتتم الاستعانة بشبكة دعم متينة موجودة منذ العام 2004، تشمل الإدارة المحلية، والهيئات الاجتماعية، والموارد المجتمعية، وإدارات عامة أخرى، وأوصياء، ومراكز تدريب، وشركات وغيرها.

وهي تقدّم مجموعةً من تدابير الدعم التربوي، والتدريب، والرعاية النفسية، والوقاية من العنف، والدعم في مرحلة ما قبل التوظيف، في إطار ثلاثة مشاريع هي:

(1) الدعم الاجتماعي والتربوي الموجّه نحو المراهقين بين 12 و18 الذين يعيشون وضعاً ضعيفاً ويكونون عرضةً للخطر الاجتماعي كونهم غادروا نظام التعليم الإلزامي أو يكونون غير مدمجين بشكلٍ مناسب في المدرسة. فتتمّ عندئذٍ صياغة برامج تعليمية مخصّصة بحسب كلّ شخص (دروس خصوصية، دعم، مرافقة ومساعدة نفسية)، بالتنسيق مع المدارس والمرافق الترفيهية التي يقصدها. كما يُنظّم تدخلٌ في الأسرة نفسها (عبر مجموعات المساعدة الذاتية، وتدريب الوالدين على مهارات الرعاية الأبوية، وتوفير الدعم في المنزل الأسري).

(2) مشروع الوقاية المبكرة للمراهقين بين 12 و18 الذين يرتكبون أعمال عنف، سواء أفردياً أم ضمن مجموعات منظّمة. يشمل العمل القيام بتدخلات فردية وجماعية، من خلال الوساطة والتفاوض والتوجيه، وكذلك في بيئة مفتوحة، مع تحديد الموارد وتعزيزها والمساعدة على الوصول إليها. ويعتبر التدخل ضمن الأسرة جزءاً أساسياً من أنشطة التدخل ضمن إطار المشروع.

(3) مشروع دعم مرحلة ما قبل التوظيف وهو موجّه نحو المراهقين والشباب بين 16 و21 عاماً المعرضين للإقصاء الاجتماعي. تتمثّل مراحل المشروع على الشكل التالي: التقييم الاجتماعي المهني، والتخطيط لبرنامج دمج، والتوجيه والمتابعة على المستوى الفردي، وورش عمل خاصة بالتوظيف، وبحث/وساطة بالتعاون مع الشركات، والتدريب على كيفية المحافظة على الوظيفة.

ضمن إطار هذه المشاريع الثلاثة، تتمّ بلورة برامج فرعية محدّدة أخرى لهذه الفئات من المراهقين الذين يواجهون مواطن ضعف خاصة، مثل الأمهات المراهقات والشابات اللواتي يعلنن أطفالاً، والمهاجرين المراهقين والشباب، أو المراهقين والشباب الذين يعيشون في الشوارع، أو المستفيدين من شبكات رعاية المشرّدين وغيرهم.

التحدي 2: بناء مدينة مرتّبة من خلال السياسات القطاعية الهادفة إلى توسيع الفرص التعليمية المتاحة للمهاجرين. ما هي السياسات البلدية التي يمكن أن تضيف قيمةً تربويةً على المدينة؟ هل يمكن مراجعة الصلاحيات البلدية في مجال التعليم؟

المدن المرتّبة

يمكن أن تحظى المدن بفرص تربوية عديدة بفضل تعاقد مختلف الأشخاص والهيئات فيها، مما يفسح المجال أمام أساليب متعدّدة للتعلّم ونقل القيم. فالمدينة/المدينة تجمع سائر هذه الجهات من أجل تحقيق مشروع مشترك هو تحويل المساحة الحضرية إلى مساحة تربوية، حيث يتمّ تسهيل الوصول إلى المعارف والحكمة ونقل القيم والمواقف، لتمكين الأشخاص من تطوير مهاراتهم، والعيش والعمل بكرامة، والمساهمة في تطوير مدنهم.

تؤدي الحكومات المحلية دوراً أساسياً في تنسيق هذه الشبكة من الأطراف، مما يسفر عن نسج مبادرات تآزر جديدة بين الجهات المعنية، ويعزّز التعليم بصفته محوراً شاملاً يتقاطع مع سياساتها العامة. باختصار، يتمثل دورها بتعزيز القوّة التحويلية للتعليم في مختلف مجالات المدينة.

النُهج التي تتبّعها المدن: يفترض بناء مدينة مرّبية تقبّل القيمة التربوية للسياسات غير المدرسية. فتعمل المدن وفق وجهة نظر جديدة تسلّط الضوء على الإمكانيات التعليمية لعدّة سياسات قطاعية مطوّرة على المستوى البلدي. تتّصل هذه السياسات، بشكلٍ خاص، بتوفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية للسكّان المهاجرين، لا سيّما في ما يتعلق بتعزيز الإمكانيات التعليمية للمهاجرين الكبار.

< توقّر السياسات الثقافية فرصاً تعليمية مهمّة في المدن من أجل دمج المواطنين الجدد. في هذا الإطار، أتى المشاركون على ذكر المكتبات العامة في المدينة، ومتاحفها ومسارحها، كمساحات وأدوات ينبغي أخذها في الاعتبار من أجل توسيع نطاق العروض التربوية التي تقدّمها البلديات. هنا، وصفت أمانة عمان برنامجاً ثقافياً موسّعاً يشكّل أساس تحوّلها إلى مدينة مرّبية.

التجربة 3 عمّان، مدينة للتعلّم

التزمت عمّان، بشكلٍ واضح وصريح، بجعل الثقافة محور تدخلها السياسي، ضمن إطار التزامها بأن تصبح مدينةً للتعلّم. فبين 2010 و2015، ازداد عدد الأنشطة الثقافية من 158 إلى 775، مما زاد بشكلٍ ملحوظ من عدد المشاركين فيها، رغم وجود رغبة مستمرة في بلوغ عدد أكبر من المواطنين، خاصّةً من البيئات الأشدّ ضعفاً.

الخدمات الثقافية متوقّرة على مستوى المدينة، ينظّمها بشكلٍ غالب مجلس أمانة عمّان، وكذلك على مستوى الأحياء حيث تكون المجتمعات المحلية مسؤولةً عن تطبيق هذه البرامج. وتعتبر هذه العروض الثقافية مفتوحةً أمام جميع السكّان المقيمين، بغضّ النظر عن أصلهم.

تعزّز المدينة الأنشطة الثقافية من خلال المراكز الثقافية والمكتبات الصغيرة، وكذلك في المنتزهات والمساحات العامة كالمسارح أو المتاحف. وتعتبر الأنشطة المتوقّرة واسعة (فتشمل التدريب على الطهي، والكمبيوتر، والرياضة، والأنشطة الموجّهة نحو الشباب، والتدريب المهني والحرفي، والأنشطة الترفيهية التربوية...). من النقاط المهمّة الأخرى

للبرنامج، توفير مجموعة من الخدمات التعليمية للسكان اللاجئين، من خلال إنشاء مدارس في مخيمات اللاجئين للأطفال، وتأمين تدريب أولي أو برامج إعادة تدريب مهني للسكان اللاجئين الكبار.

< يشمل التعليم غير الرسمي مجموعة واسعة من البرامج والأنشطة الموجهة نحو الأطفال والشباب، وأسرهم، بهدف ضمان تأمين الأنشطة الترفيهية التربوية. على سبيل المثال، فضلت تطوان وطنجة إنشاء المراكز الرياضية وتنظيم الأنشطة الرياضية مثل دوري كرة قدم للنساء المهاجرات، بهدف التشجيع على نمط حياة صحي من خلال الرياضة. أما مدينة تورينو، فتوقّر، من خلال بيوت الأحياء (*Case dei Quarteri*)، ضمن أحيائها وبالتعاون مع الهيئات الإقليمية، مجموعة متنوعة من الأنشطة الترفيهية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض البرامج التي عرضتها المدن صُمّمت لخدمة المهاجرين، وفي حالات أخرى، تكون الخدمات المتوقّرة أصلاً في المدينة مفتوحة أمام مشاركة المواطنين الجدد. في هذا المنظور، تلتزم مدريد بتعيين وسطاء ثقافيين في الأحياء للتشجيع على استخدام مشترك للمساحات العامة بصفتها مساحات ترفيهية مفتوحة أمام التدريب. وفي بعض المدن، تركّز الأنشطة الترفيهية التربوية على الفئات الأصغر عمراً، إما من خلال تنفيذ أنشطة خارج إطار الصّفّ الدراسي، أو في حدائق عامة أو في مساحات عامة أخرى ضمن المدينة، كما أوردته مدينة الشياح. أما في مدنٍ أخرى، فتغطي الأنشطة الترفيهية التربوية الكبار أيضاً. هنا، لا بدّ من التنويه بالأهمية التي تضيفها المدن كافة على تنفيذ أنشطة ترفيهية تربوية أثناء العطل المدرسية. مثلاً، ساهمت تطوان في تطبيق مبادرات متعلقة بالمخيمات الصيفية، وأضافت مدريد إلى أنشطتها الترفيهية المنقّدة في هذه الفترات مراكز مفتوحة موجهة نحو الشباب بعد الساعات المدرسية.

< فضلاً عن ذلك، سلّطت المدن الضوء على أهمية السياسة الاجتماعية (الخدمات الاجتماعية) لضمان رفاهية أطفال المهاجرين وأسرهم، كشرط أساسي لتحقيق التنمية الشخصية. في هذا الإطار، عرضت الشياح برنامجها المتعلق بالدمج الاجتماعي بصفته أداةً تربوية، كما أشارت مدريد، في الإطار نفسه، إلى الحاجة لضمان الظروف الاجتماعية المناسبة كي يتمكن الأطفال والشباب من الاستفادة قدر الإمكان من الفرص التعليمية التي توقّرها البلديات. أما تطوان، فشرحت وجود سياسات إسكانية للأجانب الذين يحتاجون إليها ضمن إطار خطة العمل البلدية التي تتبّعها المدينة.

< وقد تبين أنّ برامج الاستقبال الأولية تحتلّ دوراً أساسياً في مرحلة استقبال المهاجرين بشكلٍ عام واللاجئين بشكلٍ خاص. بالفعل، قوبل التدفق الهائل للاجئين إلى مدن الشرق الأوسط، من أمانة عمّان على سبيل المثال، بافتتاح مراكز توقّر خدمات للاجئين من سوريا، بناءً على التجارب السابقة مع اللاجئين الفلسطينيين؛ وفي حال الشياح، تمّ إطلاق مركز للتنمية المحلية خاص باللاجئين. في هاتين المدينتين، لا

تشكّل اللغة عائقاً بشكلٍ عام، كون السكّان الأصليين والمهاجرين يفدون من بلدان ناطقة بالعربية، مما يعني إعطاء الأولوية لا للجوانب الثقافية فحسب بل الاجتماعية أيضاً في مجال الاستقبال. أما فيينا، فتطبّق منذ العام 2008 برنامج "إبدأ فيينا" (*Start Wien*) بهدف تقديم دروس لتعلّم اللغة، والتعريف بالخدمات العامة المتوفّرة في المدينة، وتوفير معلومات عن حقوق السكّان الوافدين حديثاً.² في حالة بعض المدن في شمال أفريقيا، مثل تطوان، فقد ركّزت على السكّان القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، وخطّطت لتأمين أدوات معيّنّة مثل قاعات الدراسة المخصّصة للاستقبال في المدارس، أو دروس لتعلّم اللغة العربية.

< أخيراً، سلّطت المدن الضوء على العديد من السياسات القطاعية، ضمن إطار عملها التربوي. فطنجة، على سبيل المثال، تعتبر أنه من الملحّ تفادي تمركز المهاجرين في أحياء معيّنّة في المدينة، من خلال التخطيط الحضري. أما عمّان، فتظهر حاجتها إلى التدخل في النزاعات الناجمة عن التنافس الاقتصادي المهني بين اللاجئين والسكّان الأصليين في بعض أحياء المدينة. ومن التدابير الأخرى التي تجدر الإشارة إليها الحملات الصحية المجانية، والأنشطة الغذائية، والبرامج الهادفة إلى منع السلوك الخطر بين الشباب، والسياسات التي تُعنى بالمساواة و/أو الاعتراف بحقوق المرأة والبرامج البيئية وغير ذلك.

التحدي 3: تكوين مواطنة جديدة من خلال التعددية الثقافية والمشاركة. كيف يمكن للبلديات أن تدير التعايش بين الثقافات في أحيائها؟ ما هي الآليات المتوفّرة لضمان مشاركة السكّان التي لا تتمتع بحقوق سياسية معترف بها؟

النُهج التي تتبّعها المدن: يفترض وصول مواطنين جدد إلى المدن تحديّات هامة على صعيد تكوين حسّ مشترك بالمواطنة لهم جميعاً. في هذا الإطار، تمّ اقتراح المشاركة والتثقيف المتعدّد الثقافات كأدوات أساسية.

التعايش والتعددية الثقافية

يفترض بناء مدنٍ متماسكة استناداً إلى معيار التعددية الثقافية تعزيز التعايش المشترك والاعتراف بالتنوع، فضلاً عن التثقيف بشأن القيم المشتركة التي تُعتبر نتائج هذه العلاقة المترابطة بين الثقافات المتنوّعة المتواجدة في المدينة. ولا ريب في أنّ تحديد هذه القيم المشتركة هو أحد التحديّات الأساسية بالنسبة للمدن التي تستقبل مهاجرين. من هنا، يتطلّب إرساء التوازن بين الهوية والتنوع مراعاة مساهمات المجتمعات المحلية التي تتعايش في

² للمزيد من التفاصيل، راجع تقرير الجلسة التعلّمية الرابعة التي انعقدت في فيينا حول موضوع اللاجئين ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة.

المدينة، كي يشعر المواطنون كافةً أنه يتم الاعتراف بهم انطلاقاً من هويتهم الثقافية الخاصة (ميثاق المدن المرئية، 2004).

- < يعتبر إنشاء قنوات تواصل بين الإدارة البلدية والمواطنين الأجانب الذين لم يتم الاعتراف بحقهم بالمشاركة السياسية أحد الهموم التي تم التعبير عنها عند تناول موضوع المجتمع المتناسك. في هذا الإطار، طبقت المدن أدوات متنوّعة لجمع معلومات عن مواطنيها الجدد. فتتقدّد مديري استطلاعات عن السكّان الأجانب لمعرفة احتياجاتهم وخصائصهم، وكذلك لتبيّن كيفية استفادتهم من الخدمات العامة المتوقّرة لهم وتقديرهم لها. أما فيينا، فتطبّق مجموعةً متنوّعةً من الأدوات التي توقّر معلومات عن وضع السكّان الأجانب، مما يتيح لها، من جهة، التعامل مع المواطنين الجدد على ضوء الاحتياجات الخاصة المحدّدة، ومن جهة أخرى المساهمة في مكافحة التمييز (غالباً استناداً إلى الشائعات التي لا تعكس إطلاقاً الأرقام على الأرض).
- < عزّزت عدّة مدن آليات تشاركية من أجل مساعدة مجتمعات المهاجرين على التعبير عن أنفسهم. فمينا، مثل طنجة، ما أطلق مؤخراً، مجالس استشارية مؤلّفة حصراً من سكّانٍ أجانب، ضمن إطار عمل مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. ومينا، مثل لشبونة ومديد وليون، ما زاد من مشاركة الأجانب في مننديات قطاعية أو إقليمية مفتوحة لجميع المواطنين وليس من خلال تدابير محدّدة. كما أثبتت المدن صعوبة ضمان تمثيل المجموعات، فضلاً عن بعض القيود الأخرى الناجمة عن عدم الاستمرارية في المناقشات بسبب الاستبدال المستمر للممثلين أو عوامل أخرى تحول دون حضورهم المنتديات بصورة منتظمة. أما بعض المدن، فيعتبر أنه من المناسب ألا تركز مساحات المشاركة على الحقوق فحسب، بل على الواجبات أيضاً التي نتشاركها كمجتمع.
- < تعزيز شعور الانتماء إلى المجتمع المتلقي. ففي حين أشارت المدن في شمال أفريقيا إلى أنّ الثقافة العربية والدين يشكّان أساساً مشتركاً، وبالتالي ركناً أساسياً لتحقيق التماسك بين السكّان المهاجرين والأصليين، تثبت المدن الأوروبية ضرورة تعزيز شعور المواطنين الجدد بالانتماء إلى المجتمع المحلي. مثلاً، تشير مدينتا تورينو ومديد إلى أنّ أهداف سياساتهما البلدية تتمثل بالتشجيع على الاستقرار وتعزيز حسّ الانتماء، خاصّةً في ما يتعلق بالسياسات الموجّهة نحو السكّان الشباب، ناهيك عن المشاريع التي تقودها الهيئات الاجتماعية التي تعمل مع مجموعات المهاجرين. وقد انضمت مدنٌ أخرى، مثل تطوان، إلى شبكات من المدن المتعدّدة الثقافات لتسليط الضوء على المساهمات التي تقدّمها الأقليات.
- < تحنّ مكافحة التمييز، بمختلف جوانبها، وبالتحديد التمييز بسبب الإثنية أو الأصل، حيّزاً من اهتمام الحكومات المحلية في محاولة منها لضمان التعايش الثقافي المشترك في أحيائها. فتضمّ بعض المدن، مثل تورينو، مكتباً لمساعدة ضحايا التمييز.

التجربة 4 تطوان- مدينة من إنشاء اللاجئين

أعدت مدينة تطوان خطة العمل البلدية الخاصة بالهجرة استناداً إلى تجربتها كمدينة أنشأها اللاجئون القادمون من إسبانيا، وكمدينة يتلاقى فيها اليوم المهاجرون الأجانب (فهي تحتل موقعاً مناسباً لمن يود أن يستقر فيها أو يكمل طريقه عبوراً نحو أوروبا) والسكان المغاربة المهاجرون إلى أوروبا.

تشمل خطة العمل البلدية في تطوان مبادرات موجّهة نحو تأمين التعايش المشترك بين السكان من مختلف الأديان (على غرار بناء مقابر للمسيحيين واليهود)، ومبادرات أخرى هدفها مكافحة الإقصاء الاجتماعي (مثل إنشاء مركز استقبال للمهاجرين المشردين في الشتاء أو برامج لضمان صون حقوق الإنسان وحقوق المرأة). وهي تتضمن أيضاً مجموعة متنوعة من البرامج، منها ما يستهدف الأطفال أو الشباب، كتجديد المدارس، أو تأمين المنح الدراسية، أو تنظيم المخيمات الصيفية؛ ومنها أيضاً ما هو موجّه نحو السكان المهاجرين كإنشاء المراكز الرياضية، وتنفيذ الأنشطة المسرحية أو عرض الأفلام الثقافية، أو سياسات دمج المهاجرين في النقاشات التشاركية. فضلاً عن ذلك، تم إنشاء مركز أبحاث جامعي للحصول على معلومات أكثر عن الظاهرة ونتائجها.

< توفر مدينة تورينو الكبرى، من جهتها، الدعم المالي اللازم لتطوير البرامج التربوية المدرسية التي تعزز ثقافة السلم وتكافح التمييز. ففي مجال العمل ونشر التوعية في أوساط السكان الأصليين، تُنفذ عدّة أنشطة بحسب المنطقة، تأخذ في الاعتبار مواعيد الأعياد مثل الاحتفالات الدينية (كعيد الفطر في طنجة وعمّان، ورأس السنة الصينية في تورينو، والأسبوع العربي والدولي لليتيم في تطوان...). ينطوي هذا الأمر على تجارب ذات أهداف مزدوجة: تعريف السكان الأصليين إلى ثقافات الأقليات من جهة، وتعريف المواطنين الجدد إلى عادات المدينة المضيفة وتقاليدها. ولا يخفي على أحد أنّ التعايش لا يخلو من النزاعات، لذا فضّلت عدّة مدنٍ أن تلجأ إلى الوساطة الثقافية والاجتماعية.

التجربة 5 "بيوت الأحياء"- مدينة تورينو

في العام 2000، بدأ إنشاء بيوت الأحياء (*Case dei Quartieri*)، ومنذ العام 2012، تشكّلت شبكة بلدية تصل بين هذه البيوت، بناءً على تنسيق قسم الدمج والتجديد الحضري في مدينة تورينو.

بيوت الأحياء هي جزءٌ من سياسة بلدية تهدف إلى تشجيع الاستخدام الاجتماعي للمساحات العامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والدمج المتعدّد الإثنيات والاختلاط في أحياء المدن. وهي مبادرة لتحديث المناطق الحضرية تركز على تجديد المباني القديمة أو المهجورة. تبدأ المشاركة المجتمعية بدءاً من مرحلة التخطيط للمشروع، حيث يشارك المجتمع المحلي وجمعيات الأحياء، وتستمرّ طيلة مختلف مراحل المشروع، بما أنّ معظم الأنشطة منظّمة من قبل أحزاب وجمعيات إقليمية.

إنها مبادرةٌ مشتركة بين القطاعين العام والخاص، فالمساحة تكون عامة، لكن تديرها جمعيات من القطاع الثالث كائنة في المنطقة وممولة عن طريق مساهمات تقدّمها الإدارات العامة، ومؤسسة خاصة بارزة (شركة ساو باولو). يُقصد ببيوت الأحياء أن تكون مساحةً متوقّرةً للمواطنين الذين يقدّمون اقتراحات اجتماعية وثقافية للمنطقة. وقد نُظّمت العديد من الأنشطة كنتيجة لهذه المبادرة المشتركة، يبرز منها تلك ذات القيمة التعليمية. لا سيّما تلك التي تحدث أثناء العطل المدرسية (المدارس الصيفية)، فضلاً عن تلك التي تُنقذ خلال السنة الدراسية، والموجّهة نحو الأطفال والأسر والكبار (مسرح، موسيقى، مقصف المدرسة...).

تجدر الإشارة أيضاً إلى العمل الذي تنجزه هذه البيوت في الأحياء ذات التنوع الاجتماعي- الثقافي الأكبر، كونها تصبح مكاناً للقاء والتواصل. فيشارك المواطنون وجمعيات المهاجرين في أنشطة البيوت الخاصة فضلاً عن أنشطة أخرى منقّذة بالتعاون مع أشخاص أو هيئات أخرى في الحيّ. فضلاً عن ذلك، تضمن هذه البيوت إمكانية وصول السكّان الأشدّ ضعفاً إلى الأنشطة بشكلٍ أكبر من خلال توفير جزءٍ منها مجاناً، والجزء الآخر بأسعار معقولة، وتمويلها من خلال المنح الدراسية أو الهبات.

< أخيراً، تلتزم بعض المدن، مثل ليون، بتوفير الظروف الملائمة للتعايش في المدن والمدارس، كآلية لمكافحة الأحكام المسبقة وتعزيز التواصل بين الثقافات، وهو أمرٌ مطلوب من أجل مواطنةٍ متماسكة ومتعدّدة الثقافات. فيجب أن تؤدي المدرسة دوراً كمساحةٍ أساسية للتعايش، ومن هنا، يعتبر تحديد نطاق المدارس أساسياً لإفساح المجال أمام هذا التواصل. في غضون ذلك الوقت، عملت مدينة تورينو على توفير المساحات المناسبة للتعايش وتجديد الأحياء التي بدأ السكّان الأصليون، شيئاً فشيئاً، يتركونها إزاء وصول المهاجرين.

التحدي 4: تسهيل التنسيق بين المؤسسات والحوار بين الجهات ذات الإمكانات في المجال التعليمي لضمان تطبيق سياسة موحّدة للخدمات التعليمية الموقّرة للسكّان المهاجرين. من هي الجهات التي يمكن للسلطات المحلية العمل معها لتوسيع نطاق الفرص التعليمية الموقّرة للسكّان المهاجرين؟

النُهج التي تتبّعها المدن: إنّ تقاطع سياسة التربية مع عدّة مجالات يتطلّب التنسيق بين مختلف المؤسسات العامة (على مستوى الدولة والإقليم والبلدية)، فضلاً عن التنسيق ضمن الحكومة البلدية، ونسج حوار مع وبين جهات غاية في التنوع تتمتع بإمكانات في المجال التعليمي (كالجمعيات الشبابية والرياضية والهيئات الثقافية والاجتماعية...) بغية توفير الرعاية للسكّان المهاجرين. في هذا الإطار، يعتبر التنسيق مع السلطات الحكومية أساسياً

لتأمين الموارد وتوفير الضمانات. كذلك، لا يمكن أن ننكر أهمية الحوار بين المدن والهيئات والجمعيات التي تصوغ أنشطة تربوية بالتعاون مع المجموعات الجديدة المستقرة في المدينة.

< تعتبر الصلاحيات البلدية المتعلقة بالمسائل التعليمية نادرة. فقلة التواصل مع الدولة يطرح مشكلة في البلدان التي تكون فيها الصلاحيات مركزية. في مثل هذه الحالات، تزداد هذه المشكلة سوءاً بسبب محدودية الحوار بين الإدارات، وبالتالي محدودية الفرص المتوقعة للتدخل. فضلاً عن ذلك، تدخل في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلديات حيث أنها تحول دون الاستجابة للتحديات المتعددة الناتجة عن عملية الهجرة. في هذا الإطار، سلّطت مدريد الضوء على التغيير الذي اختبرته المدن الأوروبية التي بدأت تعدّ برامج تعليمية تسلّط الضوء على أهمية العمل البلدي في هذا المجال، مع الإشارة إلى أنها كانت في الماضي تملك موارد وصلاحيات أقل مما هو عليه الوضع اليوم. بشكل عام، تدعو الحاجة إلى العمل ضمن المجموعة المتنوعة من الخطوات المتوقعة، مهما كانت بسيطة، وتجاوز مجرد إدارة الخدمات، بهدف إدارة نموذج المدينة المرتبة التي يُقصد لها أن تكون، وضمان توفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية للسكان المهاجرين.

< سمّت المدن أطرافاً عدة كمتعاونين معها في المسائل التربوية، بدءاً من المستويات الإدارية العليا (المنظمات الدولية، الوزارات...) ووصولاً إلى المنظمات والكيانات العامة منها والخاصة التي وفّرت خدمات تعليمية. وثبتت المدن الحاجة إلى العمل معها جميعها لضمان توفير الفرص التربوية للسكان الضعفاء، بمن فيهم السكان المهاجرون.

< تبدي طنجة وتطوان ومدينة تورينو رغبتها في العمل مع متطوعين لتوسيع نطاق الخدمات الموقرة لمجتمعات المهاجرين، إما من حيث توفيرها (المنظمات غير الربحية...) أو تمويلها (بحثاً عن موارد خاصة في جمعيات خيرية). أما فيينا وليون، فرغم تقديرهما لمساهمات المتطوعين في المدينتين، إلا أنهما أفادت أن توفير الخدمات العامة أثبت أنه ينطوي على مخاطر، كصعوبة التحكم بقدراتهم وعدم القدرة على مراقبة الخدمات الموقرة. لذا، توافق المدن على ضرورة عدم تحويل الإدارة لمسؤولياتها إلى المتطوعين في ما يتعلق بدمج المواطنين الجدد على المستوى الاجتماعي والتربوي، وهي تقترح أن تؤدي الإدارة دوراً أكثر فاعلية، وتضمن توفر مساحات مناسبة وموارد لإشراك المتطوعين بشكل مناسب.

التجربة 6 ASAI - مدينة تورينو

ASAI جمعية طوعية تنقذ مبادرات تربوية وثقافية موجّهة للأطفال والشباب والكبار. تضمّ حوالي 600 متطوع يتعاونون معها لتنفيذ أنشطة تستهدف تحسين مستوى التعايش في المدينة. تركز بالتحديد على تقديم الرعاية للمراهقين المعرضين لخطر الإقصاء الاجتماعي. وهي تقدّم مجموعة متنوّعة من أنشطة التدريب التعاونية للاستجابة للتحديات الناجمة عن اتجاهات الهجرة في الأحياء ذات التنوع الثقافي العالي. وتعتبر

التعددية الثقافية والدمج الاجتماعي والمدني بعضاً من أهداف مشروع تربويّ تشارك فيه الأسر والمدارس ومؤسسات الخدمات الاجتماعية والجمعيات الإقليمية.

بدأت ASAI نشاطها قبل 20 عاماً في حيّ لطالما عُرف عنه استقباله للمهاجرين، بدءاً من المهاجرين من جنوب إيطاليا، ومنذ التسعينات من بلدان أخرى. في هذا الإطار، أثارت الأسر والعاملون الاجتماعيون الحاجة إلى إقامة رابط بين الأجانب الشباب والسكان الأصليين. في بادئ الأمر، عُرضت دروس في اللغة الإيطالية (بناءً على فكرة أنّ أداة الدمج الأولى قد تتمثل باللغة)، وبالتالي كان المستفيدون هم من أصول أجنبية حصراً، لكن سرعان ما تمّ توسيع نطاق الخدمات الموقّرة لتشمل أنشطة دعم فني وتربوي، يشارك فيها الشباب ولكن أيضاً مواطنون من الحيّ يبدون استعداداً للتعاون. والفكرة أنّ الوافدين الجدد ليسوا مجرد مستقبلين للخدمات بل يمكنهم أيضاً أن يساهموا في المجتمع المحلي، وبالتالي فإنّ إحياء المراكز والمساحات ليست مسؤولية العاملين في الجمعية وحدهم، ولكن أيضاً مسؤولية الأطفال والشباب والكبار والمستنّين، سواء أكانوا من الوافدين حديثاً أم من السكان الأصليين.

الخدمات الموقّرة واسعة جداً، بدءاً من دروس اللغة الإيطالية للوافدين الجدد خلال الصيف إلى مجموعة من المبادرات الثقافية وبرامج الدمج الاجتماعي في وقت الفراغ. ويُستكمل التمويل البلدي للمشروع بمساهمة مالية من القطاع الخاص (بشكلٍ خاصّ من شركة ساو باولو) والتمويل الأوروبي.

العناصر الأساسية لتعزيز المساواة ودمج المهاجرين على المستوى الاجتماعي والتربوي

السياسات القطاعية

المساحات الثقافية بصفتها أماكن لقاء لأشخاص وهيئات من أصول مختلفة، ونشر المعرفة، وتقدير التراث، وتنظيم المناسبات والاحتفالات الثقافية كفرصة لتعزيز الشعور بالانتماء	السياسات الثقافية
تحديد الأطفال الذي يعيشون ظروفًا هشة، وتوفير الدعم لنشر التوعية بين الأسر، ودعم التربية وتوفير الموارد لها	السياسات الاجتماعية
التوعية الغذائية في المدارس، تدريب على الصحة الإيجابية، دعم الحوامل، الوقاية من السلوك الخطر، التشجيع على الانضمام إلى الأنشطة الرياضية.	السياسات الصحية
التخطيط الحضري على ضوء المعايير التربوية التي تعزّز الاختلاط الاجتماعي (بناء المدارس، المساكن الاجتماعية، النقل والاتصال...)	التخطيط الحضري
الدمج الاجتماعي المهني وتمكين النساء المهاجرات	برامج المساواة بين الجنسين
تغيير العادات، التوعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة،	السياسات البيئية

الاستهلاك المسؤول، المواطنة السليمة واستخدام المساحات العامة ضمن إطار إدارة النفايات	
برامج المتطوعين لأداء مهام الحماية المدنية، الشرطة المحلية، الوساطة في نزاعات الأحياء بشأن استخدام المساحات العامة أو إصدار الضجيج	سياسات السلامة الحضرية
التدريب على دعم التنوع الثقافي (أدوات الاتصال، تحديد أوضاع التمييز...)	تدريب الموظفين البلديين
مركزية الاستقبال، معلومات كاملة عن الموارد، والواجبات والحقوق، والدعم في تنفيذ الإجراءات القانونية، وتأمين المترجمين والوسطاء الثقافيين، ومشاركة مجتمعات المهاجرين المحلية، وشبكات جمعيات السكان الأصليين	الاستقبال الأولي وسياسات الدعم
زيادة إشراك الطلاب والأسر الضعيفة في الأنشطة الترفيهية التربوية النوعية، وتعزيز الترفيه كمساحة للتواصل بين الثقافات، والسياسات الرياضية لتحقيق الدمج الاجتماعي ونقل القيم.	أنشطة الترفيه التربوية
التوعية على التعايش والاعتراف بأهمية الاختلاف وتقديره*	
استخدام المساحات العامة لتنفيذ أنشطة توعوية تشجع على التواصل، وتدخل الوسطاء لحل النزاعات، والإنعاش الاقتصادي للأحياء المتردية، وبرامج التماسك الاجتماعي	تعزيز التعايش
التوعية على القيم المشتركة، وتعلم اللغة، وتبسيط الضوء على مساهمة الأقليات في المدينة، وتوظيف المهنيين الوافدين من خلفية هجرة	الاعتراف بأهمية التنوع*
التعليم لتحقيق الفرص المتساوية والدمج الاجتماعي	
تحسين وصول الأطفال المستضعفين إلى التعليم ما قبل المدرسي، وتطبيق برامج المرافقة للأسر المهاجرة التي لم تترد المدرسة في المرحلة الأولى من الطفولة	التعليم ما قبل المدرسي
مكافحة وصم المدارس، تعزيز المشاريع التربوية المثيرة للاهتمام في المدارس مع الطلاب المستضعفين، تقدير التنوع في التعليم، أدوات دعم التنوع، توظيف الوسطاء والمترجمين والعاملين الاجتماعيين ضمن المدارس، تدريب المعلمين على دعم التنوع، برامج التعليم الأولي خلال الاستقبال، برامج التعليم المعجل للغة، مكافحة التغيب الدراسي، سياسات تعزيز حضور الصفوف الدراسية من خلال الأنشطة الخارجة عن المنهج وتعزيز العلاقات بين المدرسة	الوصول إلى التعليم الإلزامي والنجاح التعليمي

والأسرة، البحث عن نماذج للنجاح الدراسي بين مجتمعات المهاجرين، ودعم الأسر في مرحلة التعليم.	
الدعم على الانتقال من التعليم الإلزامي إلى التعليم ما بعد الإلزامي، برامج التوجيه لمرحلة التعليم ما بعد الإلزامي، تدريب المعلمين على تقييم طاقات التلامذة المهاجرين، البحث عن نماذج نجاح في مجتمع المهاجرين، الحد من العقبات الاقتصادية التي تحول دون الوصول إلى التعليم ما بعد الإلزامي، توفير الفرص الثانية ومسارات لإعادة الدخول إلى الصفوف، وتوفير عروض تدريب بلدية	التعليم ما بعد الإلزامي
برامج محو الأمية، التدريب على اللغة، تعديل الخدمات الحالية الموقرة للكبار لتناسب الاحتياجات الجديدة	تعليم الكبار
التدريب المتواصل للعاملين، تقديم التوجيه المهني، توفير النصيحة لتأمين الاعتراف بالشهادات، برامج لمكافحة التحيز والأفكار المسبقة، والحث على ريادة الأعمال	التعليم لتأمين الوصول إلى عالم العمل
برامج تدريبية على الدمج الرقمي	الوسائل التكنولوجية الجديدة
التوعية لتحقيق مواطنةً ناشطة وديمقراطية*	
مجالس استشارية للسكان الأجانب، تحديد حصص المشاركة في الهيئات المفتوحة أمام المدينة ككل، برامج توسيع المشاركة (أنشطة الأحياء، الجمعيات...)، تعزيز التنظيم الذاتي في أوساط مجتمعات المهاجرين، منتديات النقاش بين الإدارات المحلية والأقليات	سياسات المشاركة
أنشطة لتعزيز القيم الديمقراطية في المدارس والمساحات العامة، وتدريب العاملين في الإدارة المحلية والقطاع العام من منظور متعدد الثقافات، برامج للمواطنين كافة حول قيمة التعايش والتنوع	تعزيز القيم الديمقراطية